البداية من دمشق وريفها.. بدء تبديل لوحات الآليات من الشهر القادم

مدير النقل الطرقي لـ«الوطن»: اقتراح ببيع الأرقام الذهبية بمزاد عام

محمود الصالح

أعلنت وزارة النقل أمس عن البدء بتغيير لوحات المركبات في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من أول الشهر القادم، وتم طرح ١٦ نموذجاً للوحات الجديدة يتعلق بفئة كل مركبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير النقل الطرقي في وزارة النقل سامي سليمان أن أبرز ما يميز هذه الخطوة هو اعتبار سورية محافظة واحدة بعد أن تم تطبيق البرنامج المركزي لوزارة النقل الإلكتروني، والذي سمح أن تكون عمليات تسجيل وفحص ونقل أي مركبة ممكنة من أي مديرية من مديريات النقل، وبالتالي لم يعد هناك مبرر من استمرار توزع اللوحات حسب كل محافظة، والمشروع الجديد الذي أصبحت فيه آليات جميع البلاد تتبع محافظة واحدة هي سورية فقط بعيداً عن أي ارتباط بوجود المركبة.

وأضاف سليمان: الأهم من كل ذلك أنه لن يتم معرفة عائديه المركبة لأي محافظة من خلال رقمها مطلقاً، ولن تكون هناك أرقام مكررة، وهذا يسهل على المواطنين إجراء جميع المعاملات لآلياتهم في أقرب مديرية نقل إليهم، ولم يعد هناك أي ربط بين الآلية ومحافظة معينة.

وأشار مدير النقل الطرقي إلى أن الأرقام لن تكون متسلسلة في كل محافظة بل ستكون مختلطة بحيث يتم تخصيص الرقم الجديد إلكترونياً للمركبة عن طريق إجراء عملية تبديل اللوحات.

وعن الفائدة من هذه الخطوة بيّن سليمان أنه من خلال العملية سيتم فحص جميع المركبات والتأكد من سلامتها ومكان وجودها ومالكها، وهذا سيساهم في تطوير جودة الخدمات المقدمة، مضيفاً: الفئات التي صنعت لها لوحات هي «الخاصة– العامة– ذوو الإعاقة– الشرطة– المنظمات الدولية– البعثات الدبلوماسية– الإدخال المؤقت»، وذكر أنه توجد لكل لوحة «باركود» يمكن أن يستفيد منه في حال تطبيق خدمة الشرطي الذكي، بحيث يتم إلكترونياً في الشارع معرفة كل بيانات المركبة من خلال تطبيق معين.

وحول منح الأرقام المميزة بين مدير النقل الطرقي أنه تم رفع كتاب إلى الجهات الوصائية لتعديل فقرة في قانون السير تسمح ببيع اللوحات المميزة بموجب مزاد، وريثما يتم اتخاذ قرار بهذا الموضوع لن يتم تخصيص أي من اللوحات المميزة في عمليات التوزيع.

ويعتقد سليمان أنه ربما سيكون متاحاً للمواطن الحصول على رقم محدد يريده قد يكون مطابقاً لتاريخ ميلاده أو رقم موبايله أو ما شابه ذلك، مقابل أن يدفع قيمة محددة لذلك وإن لم يكن هذا الرقم ضمن الأرقام المطبوعة يمكن طباعته له.

وعن عدد الآليات المسجلة في سورية أوضح أنه تجاوزت ٢,٥ مليون آلية من مختلف الفئات.

من جهته المدير العام للمؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي ممدوح العلان قال في تصريح لـ«الوطن»: إن النموذج الجديد للوحات المركبات الذي يتم تصنيعه الآن وسيتم البدء بتركيبه مع مطلع الشهر القادم يحقق المواصفات العالمية، من خلال الميزات المتوافرة فيه والعلامات التي وجدت في اللوحة ولا يمكن معرفتها إلا من قبل الجهة المصنعة بحيث يتم كشف تزوير أي لوحة بسهولة، ويتم تصنيع اللوحات من خلال المعمل الخاص بالمؤسسة والمستثمر من قبل جهة خاصة.

وأضاف: تتم طباعة اللوحات وفق الجداول المرسلة إلينا من وزارة النقل وفق الفئات التي تحددها الوزارة، وخلال ثلاث سنوات وهي مدة عقد استثمار المعمل سيتم إنتاج ٥,٤ ملايين لوحة مفردة أي إنها تكفي لحاجة ٢,٧ مليون، علماً أنه بعد انتهاء العقد مع المستثمر ستكون هناك ٧٧١ ألف لوحة نصف مصنعة جاهزة لطباعة الأرقام عليها في حال الحاجة، وكذلك الطيف الرقمي لمنظومة الترقيم لمشروع اللوحات الجديدة يمتد إلى ١٠ ملايين لوحة في المستقبل ووجود حاجة لذلك.

وأضاف العلان: المواد المستخدمة في تصنيع تلك اللوحات هي مواد خاصة وضعت وفق شروط فنية محددة وهي تحقق المواصفات الدولية للوحات السيارات الموجودة في جميع أنحاء العالم.

وبينت الوزارة أمس أنه سيتم إلغاء اسم المحافظة في اللوحات الجديدة المؤلفة من سبعة أرقام، والتبديل متاح مع بداية الشهر القادم.

وتستكمل الأعمال الفنية والتقنية لإنجاز مشروع لاستبدال لوحات المركبات في الجمهورية العربية السورية وبشكل تدريجي، ووفق مواعيد وتسلسل ودور محدد ومدروس تعلن بشكل رسمي.

وستكون بداية الاستبدال في محافظتي دمشق وريف دمشق اعتباراً من ٢٠٢٤/١٠/١ ثم تتوالى تدريجياً في بقية المحافظات وفق مواعيد تحدد وتعلن لاحقاً.

> ٢,٧ مليون مركبة في سورية لهذا نحتاج إلى ٥,٤ ملايين لوحة

ويتم تبديل اللوحات كمرحلة أولى للمعاملات التالية: «تسجيل أول مرة– نقل ملكية– تبدلات فنية ماعدا معاملات القاطرات والمقطورات– تسجيل مركبة تسوية وضع مركبة مسجلة– تغيير فئة– إعادة إلى السير– عقد تسوية وضع– تسديد غرامة المرسوم ١٤ لعام ٢٠١٤– تثبيت خط سير مركبة استثمار».

وذكرت الوزارة أن اللوحات المستخدمة حالياً تعود للعام ١٩٩٦ وهي اليوم ومع تزايد أعداد المركبات باتت لا تلبي التزايد في الطيف الرقمي لكل محافظة، الأمر الذي يتسبب بتكرار الرقم نفسه بين المحافظات ولنفس الفئة أحياناً «عامة– خاصة»، وحددت الوزارة سعر اللوحة المفردة بمبلغ ١٢٥ ألف ليرة.

إزالة الأكشاك نهاية العام.. ونموذج جديد في سوق الهال القديم بشارع الثورة وباب شرقي

مدير الأملاك لـ«الوطن»: ٥٠ بالمئة من وحدات البيع تسلم خلال شهر

مديرة دوائر الخدمات لـ«الوطن»: ٨ آلاف ضبط إشغال خلال عام وهو رقم كبير

فادي بك الشريف

كشف مدير الأملاك العامة في محافظة دمشق بشار الأشقر عن قيام المؤسسة العامة للصناعات المعدنية بتنفيذ ٥٧٥ وحدة بيع مؤقتة ضمن الساحات التفاعلية على أن يجهز ٥٠ بالمئة من وحدات البيع خلال فترة شهر، ولاسيما بعد اعتماد دفاتر الشروط الخاصة بالوحدات واعتماد النماذج المعتمدة من مديرية الدراسات الفنية لدى وزارة الإدارة المحلية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الأشقر أن المؤسسة بمرحلة التنفيذ ليصار إلى تجهيز الوحدات ضمن سوق الهال القديم بشارع الثورة وفي حديقة الصوفانية قرب باب شرقي، موضحاً أن عدد الوحدات التي باشرت المؤسسة بأعمال تنفيذها هي جزء من العدد الإجمالي لوحدات البيع المقرر تنفيذها بدمشق والتي يصل عددها إلى ١١٠٠ وحدة، منها ٥٧٥ يتم تنفيذها عن طريق إعانة من وزارة الإدارة المحلية وفق النماذج المعتمدة والبقية تنفذها المحافظة ضمن أسواق وساحات أخرى.

وأكد أن الوحدات يتم تنفيذها وفق نموذج موحد على مستوى المحافظة يتم إشغالها من ذوي الشهداء وجرحى الحرب، ممن لم يستفيدوا سابقاً من رخصة «كشك أو بسطة»، موضحاً أنه من خلال المتابعة تبين وجود مساحات جاهزة ومن المتوقع أن يصل العدد الإجمالي إلى ١٣٣٠ وحدة بيع.

وأشار إلى أن عدداً من الساحات أصبحت جاهزة كوحدات معدنية مع الشوادر في الزبلطاني والتضامن وابن النفيس، على أن يتابع تجهيز بقية الساحات في ابن عساكر بواقع ٣٣٥ وحدة بيع، ونهر عيشة ٥٤ وحدة، والطبالة جسر جرمانا ٤٨ وحدة، والصوفانية ١٦٣ وحدة بيع على أن يزاد العدد بموجب الإعانة المقدمة من الإدارة المحلية، وفي حي الزهور ١١٨ وحدة بيع، والسويقة ١٢٢ وحدة بيع، وسوق الهال القديم ١٥٨ وحدة، وجانب ومقابل سوق مساكن برزة بواقع ٣٠ وحدة بيع.

وقال الأشقر: تم حساب وحدات البيع بما يوازي عدد الأكشاك المقرر إزالتها نهاية العام بالإضافة إلى ٢٥ بالمئة من طلبات جديدة لضبط التعديات على الأملاك العامة والبسطات في مختلف أحياء دمشق بالتنسيق بين شرطة المحافظة ودوائر الخدمات لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتنظيم ضبوط الإشغال اللازمة بحق المخالفين، تزامناً مع عمل الجهات المعنية بالمحافظة لتجهيز الساحات التفاعلية خلال الفترة القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مديرة دوائر الخدمات في المحافظة ريما جوربة أن حملات المحافظة بدأت منذ ٣ أشهر ولن تتوقف على الإطلاق، مبيّنة أن ضبوط الإشغال سنوياً يصل إلى ٨ آلاف مخالفة في أحياء العاصمة وهو رقم كبير، ويصل بشكل شهري إلى نحو ٧٠٠ مخالفة، متوقعة انخفاض نسبة الضبوط مع نهاية العام، ناهيك عن انخفاض نسبة مخالفات البناء.

يشار إلى أن وزارة الإدارة المحلية قدمت إعانة مالية بقيمة ٣ مليارات ليرة دعماً للوحدات الإدارية في المحافظة «دفعة أولى» لإقامة ٥٧٥ وحدة بيع مؤقتة ضمن الساحات التفاعلية المخصصة لهذا الأمر بما يعادل عدد رخص الإشغال الممنوحة البالغة ٢٢٤ رخصة، إضافة إلى ٣٥٠ من عدد الطلبات لتشكل ما نسبته ٢٥ بالمئة.

كما يشار إلى أن وزارة الإدارة المحلية والبيئة قدمت دعماً مالياً للوحدات الإدارية في ريف دمشق قيمته ٣ مليارات لتنفيذ الأكشاك ضمن ساحات محددة في أماكن ضمن نطاق حدود كل وحدة، ليصار إلى توزيع الإعانة كدعم للوحدات الإدارية بريف دمشق التي تنتشر فيها الأكشاك، علماً أن عدداً من الوحدات الإدارية في المحافظة حددت الساحات المخصصة لوضع الأكشاك.

هذا ونص تعميم وزارة الإدارة المحلية على أن تلتزم المحافظات خلال مده أقصاها يوم ٣١ من الشهر العاشر من العام الحالي بإنجاز عدد إجمالي من وحدات البيع المؤقتة بعادل عدد رخص إشغال للأكشاك المنوحة والدائمة لذوي الشهداء وجرحى الحرب التي تنتهي مدتها نهاية الشهر الحالي، إضافة إلى ٢٥ بالمئة من عدد طلبات رخص إشغال أكشاك التي تقدم بها ذوو الشهداء وجرحى الحرب وذلك من كتلة الاعتماد المخصص من الوزارة لهذه الغاية وحسب البيانات النهائية المعتمدة.

أسعار الخضر ترتفع ١٠ بالمئة بسبب نقص المحروقات..

الجهني لـ«الوطن»: حركة المبيع في الأسواق تراجعت ٤٠ بالمئة

اللاذقية– عبير محمود

أكد رئيس لجنة سوق الهال في اللاذقية معين الجهني لـ«الوطن»، تأثر سوق الخضار نتيجة عدم توفر المحروقات وخاصة المازوت بالشكل الطبيعي لسيارات الأجرة بين المحافظات وضمن اللاذقية، مبيناً أن حركة السوق حالياً تراجعت بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة مقارنة بالفترة الماضية.

وأضاف الجهني: نقص المحروقات يؤثر بشكل سلبي في كل مفاصل العمل وخاصة النقل وأجور السيارات التي تنقل الخضر بين المحافظات، قائلاً: إن أجرة السيارة للنقلة الواحدة من دمشق إلى اللاذقية على سبيل المثال ارتفع إلى ٢,٥ مليون ليرة سوريّة بعد أن كان ١,٩ مليون ليرة قبل نحو الأسبوعين.

وذكر أنه عند غياب المحروقات يضطر سائقو سيارات الأجرة لشرائها من السوق السوداء حتى لا يتوقفوا عن العمل وتنقطع أرزاق عائلاتهم، وبالتالي تعمل السيارة بأسعار مرتفعة وهذه تكاليف إضافية يتم توزيعها على سعر المواد المحملة من الخضر ضمن حلقة السوق وأجور التحميل وصولاً إلى محال بيع الخضر والمواصفة وفواتير الكهرباء والضرائب وغيرها ليتم حساب التكاليف بالمجمل وهامش الربح وتوزيع الزيادة على أسعار المبيع للمستهلك، مضيفاً بالقول: «بالنهاية ما حدا بيشتغل ببلاش» بدءاً من العتال إلى السائق والتاجر والبائع، الجميع يريد أجره وهي بكل حال تضاف على سعر الشراء للمادة.

وبيّن الجهني أن أسعار الخضر ارتفعت حالياً ما بين ٨ إلى ١٠ بالمئة نتيجة التأثر بتخفيض المحروقات وتأخر الرسائل الخاصة ببيع المازوت أو البنزين بشكل عام، ومن المواد المرتفعة التي يتم توريدها من خارج المحافظة، مادة البطاطا المالحة وأصبح الكيلو منها بالجملة بنحو ١٣ ألف ليرة نوع «سبونتا»، ومنها ما يباع بين ٨ إلى ١٠ آلاف ليرة حسب النوعية، في حين أن سعر البندورة ارتفع نحو ألف ليرة للكيلو بالجملة ليصبح ٤٥٠٠ ليرة، أما الخيار فأصبح بسعر يتراوح بين ٨ – ١٢ ألف ليرة بالجملة، مؤكداً أن الخيار بالوقت الحالي يعد في فترة بواكير الموسم بالعروة الخريفية وهي بالعادة مرتفعة السعر.

وذكر أن تجار سوق الهال لاحظوا تراجعاً في عمليات البيع اليومية عند بائعي المفرق، قائلاً: بتنا نلاحظ أن كل عدد من باعة المفرق يأتون بسيارة واحدة لتقاسم تكاليف أجور النقل «كان كل دكنجي يحمل طني خضر من سوق الهال، حالياً لا تتجاوز الكميات المحملة لكل بائع ٢٠٠ إلى ٤٠٠ كيلو»، وذلك حسب القدرة التصريفية في محالهم.

وأردف الجهني إن المستهلك كان يشتري في السابق على سبيل المثال ٢ كيلو بدورة، اليوم يشتري نصف كيلو، وبالتالي تراجعت مبيعات المحال بشكل عام، ما يؤثر في جميع حلقات المبيع ومنها سوق الهال بشكل ملحوظ.

بدء قطاف محصول القطن في الحسكة.. التسعيرة لم تصدر بعد ولم يتم استلام أي كمية من المحصول

الحسكة- دحام السلطان

بدأ فلاحو محافظة الحسكة موسم قطاف محصول القطن في مختلف مناطق الاستقرار الزراعي بالمحافظة، في ظل توقعات بإنتاج نحو ١٨,٥ ألفاً طن، لكامل المساحة المزروعة المحددة بـ٤٧٧٥ هكتاراً من حجم المساحة المخططة للمحصول التي تصل إلى ٥٤٥٠ هكتاراً، منها ٧٥ هكتاراً في مناطق آمنة، وسط تقديرات إنتاج تصل إلى ٢٩٠ طناً.

وأشار مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم لـ«الوطن» إلى بدء فلاحي المحافظة في مناطق أبو راسين ورأس العين «شمال غرب الحسكة» التي تتصدر المساحات المزروعة بالمحصول بالقطاف، إضافة إلى المساحات المتفرّقة في مناطق البعربية والجوادية والقحطانية ومركدة والشدادي والمالكية وتل براك، إنما بمساحات أقل من المناطق الشمالية الغربية من المحافظة، مبيناً أن حجم المساحات المقطوفة من المساحات المزروعة بالقطن حتى تاريخه بلغت ٣٤٥ هكتاراً، وبكميات إنتاج تقرب من ١٢٠٨ أطنان، منها ١٥ هكتاراً مناطق آمنة واقعة تحت سيطرة الجيش العربي السوري، وكمياتها المقطوفة بلغت ٥٣ طناً.

ولفت الجاسم إلى أن عمليات قطاف القطن ستشمل جميع مناطق المحافظة مع نهاية الشهر الجاري، في حين أن عمليات القطاف ستستمر حتى نهاية الشهر المقبل، مشيراً إلى أن الحالة العامة للمحصول جيدة، على الرغم من أن الصنف غير معروف المصدر، كما لم تصدر التسعيرة بشأنه إلى الآن، ولم يتم شراء أي كمية منه، موضحاً أن المساحات المزروعة والكميات المقطوفة تناقصت تدريجياً عن الموسم الماضي، التي كانت تبلغ ٦١٣٥ هكتاراً، والكميات المقطوفة وصلت إلى ٢١٤٧٢ طناً، ولم يتم تسويقها أيضاً من قبل مؤسسة الأقطان.

على خطٍّ موازٍ هناك مناشدات من فلاحي المحافظة، يطالبون فيها الجهات المعنية بافتتاح مركز تجميعي لشراء محاصيلهم يكون موقعه في مركز الثروة الحيوانية التابع لفرع السورية للحبوب، كي يتم شراؤه من قبل المؤسسة الحكومية ونقله إلى المحالج عن طريق الموردين، كما كانت عليه الحال في السنوات الماضية، كي لا يكونوا عرضة للسماسرة والوسطاء ورهناً للابتزاز كما جرى خلال المواسم الأخيرة الماضية، حين تخلّت عنهم الجهات المعنية؟